E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/6
26 November 1998
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
3 DEC 1998
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اجتماع فريق خبراء حول آثار المؤتمرات العالمية
للأمم المتحدة على الإحصاءات الاجتماعية
١-٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
بيروت

قاعدة البيانات وإعداد تقرير التنمية البشرية في جمهورية مصر العربية

إعداد

أ.د. محمود محمد عبد الحي صلاح
معهد التخطيط القومي، القاهرة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

98-0466

مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بقاعدة البيانات المتاحة فى جمهورية مصر العربية لإعداد التقرير القطرى للتنمية البشرية. والواقع أن النظر إلى قاعدة البيانات من زاوية متطلبات إعداد تقرير للتنمية البشرية، فى أى دولة من الدول، ما هو إلا نوع من التقييم الشامل لمدى توفر، وصلاحية، وفرص الوصول إلى ، البيانات الخاصة بكل نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى هذه الدولة، وذلك بحكم أن تقرير التنمية البشرية يغطى كل هذه النواحى فى القسم الإحصائى الخاص بمؤشرات التنمية البشرية. فضلا عن أن المنهجية المتبعة فى إعداد تقارير التنمية البشرية تتطلب بيانات أكثر تفصيلا مما يرد بهذه المؤشرات خاصة فيما يتعلق بالمحور الرئيسى الذى يدور حوله التقرير، وهو محور متغير من عام لآخر فى التقارير الدولية كما فى التقارير القطرية.

وبناء عليه تتحدد محتويات هذه الورقة على النحو التالى:

أولا : منهجية إعداد تقارير التنمية البشرية.
ثانيا : البيانات المطلوبة لإعداد تقارير التنمية البشرية.
ثالثا : التقرير المصرى للتنمية البشرية.
رابعا : قاعدة البيانات فى مصر.
خامسا : خاتمة وتوصيات.

أولا: منهجية إعداد تقارير التنمية البشرية

من المعروف أن أول تقرير للتنمية البشرية فى العالم هو التقرير الدولى لعام ١٩٩٠، والذى صدر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. كما أن أول تقرير مصرى للتنمية البشرية هو تقرير عام ١٩٩٤ الذى صدر عن معهد التخطيط القومى بدعم مادى وفنى من البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، وقد أعقب ذلك صدور التقريرين الثانى (١٩٩٥) والثالث (١٩٩٦) وجارى العمل فى التقرير الرابع (١٩٩٦).

وتتبع التقارير الدولية للتنمية البشرية منهجية تتلخص فى التعريف بدليل التنمية البشرية ومكوناته وقياسه، مع إدخال تحسينات متوالية على هذا الدليل من حيث درجة شمول مكوناته وقياسها، ثم يركز كل تقرير على أحد الموضوعات ذات الأولوية من منظور التنمية البشرية ويعتبرها محورا للتقرير، كما يحاول تطوير قياس التنمية البشرية على نحو يعكس الإنجاز، أو الإخفاق، فى هذا المحور. ولما كان دليل التنمية البشرية لا يخرج عن كونه متوسطا عاما، فإن التقرير الدولى يحرص، فى قسم إحصائى دائم، على تقديم مؤشرات تفصيلية للتنمية البشرية، يتم تحديثها من تقرير لآخر. وهذه المؤشرات هى فى حقيقة الأمر قاعدة البيانات المباشرة التى تبنى عليها قياسات مكونات دليل التنمية البشرية.

وتعد المنهجية التى اتبعها التقرير الدولى هى الأساس الذى انطلق منه التقرير المصرى وسار على منواله، مع محاولة مواكبته ومواكبة أهم القضايا التى تشغل العالم من سنة لأخرى ، فى الموضوعات الرئيسية التى يتم التركيز عليها فى كل من أعداد هذا التقرير. ونظرا للفاصل الزمنى بين أول تقرير دولى وأول تقرير مصرى، فضلا عن خصوصيات الوضع والمشاكل والأهداف فى مصر، كان لا بد أن يكون للتقرير المصرى رؤيته فى معالجة الموضوعات الرئيسية التى تطرح فى كل من التقارير الدولية ، فأدمج بعضها، وفصل فى البعض الآخر منها ، وأضاف إليها البعد الإقليمى على مستوى القطر المصرى. وفيما يلى نشير بإيجاز إلى طبيعة موضوعات تقارير التنمية البشرية الدولية التى صدرت منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨، ثم نشير إلى طبيعة الموضوعات التى تناولتها التقارير المصرية الثلاثة التى صدرت حتى الآن بالإضافة إلى الموضوع الرئيسى للتقرير الرابع الجارى إعداده.

١-١. موضوعات التقارير الدولية للتنمية البشرية

تقرير ١٩٩٠: ركز هذا التقرير على مفهوم التنمية البشرية وكيفية قياسها. وعلى ضوء هذا المفهوم، وصيغة القياس التى أصبحت تعرف بدليل التنمية البشرية، أثبت هذا التقرير أن المهم، فى التعبير عن الإنجاز أو الحرمان فى مجال التنمية، ليس مستوى الدخل فى حد ذاته وإنما أيضا كيفية ترجمة هذا المستوى فى حياة الناس . ومن ثم فإن ترتيب الدول وفقا لمستوى الدخل كثيرا ما يختلف عن ترتيبها وفقا لدليل التنمية البشرية ، ومرد ذلك إلى اختلاف الدول والمجتمعات فى كيفية التصرف فى الدخل ومدى العدالة فى توزيعه. وعلى ذلك يمكن بلوغ مستوى أفضل من التنمية البشرية مع انخفاض نسبى فى مستوى الدخل.

تقرير ١٩٩١: مع الاهتمام بتحسين صيغة دليل التنمية البشرية ومحاولة استخدام مؤشر لقياس فكرة الحرية السياسية (استبعدت فى التقارير التالية لما أثارته من انتقادات واسعة من جانب الدول)، ركز هذا التقرير على تمويل التنمية البشرية، فقدم عددا من المؤشرات لتحليل نسب الإنفاق العام على مجالات بناء القدرات البشرية والحفاظ عليها وتوفير المقومات الأساسية للحياة وأداء الأنشطة المختلفة. وخلص هذا التقرير إلى إمكان تحقيق منجزات إيجابية فى مجال التنمية البشرية من خلال إعادة هيكلة الإنفاق دون انتظار تدبير مصادر لزيادة هذا الإنفاق.

تقرير ١٩٩٢: ركز هذا التقرير على الأبعاد الدولية للتنمية البشرية من منظور حرية التجارة، وقواعد عمل السوق وتأثيرها على سوء توزيع الدخل فى العالم، وأهم متطلبات جعل الأسواق صديقة للناس. كما ناقش هذا التقرير فكرة التنمية المتواصلة، وأوضح أن الدعوة إلى التنمية المتواصلة ليست مجرد دعوة لحماية البيئة بل إنها تتضمن مفهوما جديدا للنمو ... مفهوما يوفر العدل ويهيئ الفرص لكل شعوب العالم مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وتجنيب قدرات العالم المادية والبشرية المخاطر والهزات.

تقرير ١٩٩٣: ركز هذا التقرير على المشاركة واللامركزية، ودور المنظمات غير الحكومية، وقضية التوظف. وتمت مناقشة هذه القضايا فى ضوء فكرة أساسية مفادها أن السبيل الرئيسى لتحقيق التنمية البشرية يتمثل فى دعم سلطة الشعب عند المستويات المحلية، ومن ثم فتح وتيسير كافة قنوات المشاركة للناس فى صنع وتنفيذ القرارات الاقتصادية والسياسية، وفى كافة أشكال الحياة الاجتماعية، دون تمييز بينهم لأى سبب كان.

تقرير ١٩٩٤: يبدو أن هذا التقرير قد أعد ليكون دليلا مرشدا فى تحديد جدول أعمال "القمة الاجتماعية" التى عقدت فى كوبنهاجن عام ١٩٩٥ (يؤكد ذلك أن العرض الموجز لتقديم التقرير قد اتخذ له عنوانا هو "جدول أعمال للقمة الاجتماعية"). ومن ثم تنوعت الموضوعات التى ركز عليها التقرير وإن ارتبطت بخط رئيسى يتمثل فى التحرك نحو عالم أكثر عدالة وأكثر تضامنا فى مواجهة مشكلات التفاوت الاقتصادى والاجتماعى والمخاطر التى تهدد الأمن البشرى. ومن ثم طرح هذا التقرير قضايا التحرك فى اتجاه تحقيق تنمية بشرية متواصلة، والأبعاد الجديدة للأمن البشرى، وما يمكن جنية من استتباب السلام، وتصور جديد للتعاون فى مجال التنمية، مع طرح مبدأ الـ ٢٠:٢٠ لأول مرة. هذا بالإضافة إلى إعادة تناول دليل التنمية البشرية من خلال تعديلات تقوى من دلالته فى التعبير عن مستويات الإنجاز، أو الإخفاق، فى مجال التنمية، وفى التعبير عن التفاوت فى الدخل، والتفاوتات المرتبطة بالنوع.

تقرير ١٩٩٥: ركز هذا التقرير على قضايا المساواة، خاصة المساواة بين الرجل وال لتى مثلت المحور الرئيسى لأربعة من فصول التقرير الستة، فضلا عن الاهتمام بقياس التفاوتات بين الذكور والإناث من خلال دليل للتنمية يرتبط بالنوع ومقياس لتمكين النوع. ومع ذلك أعطى التقرير مساحة لبيان حالة التنمية البشرية مع التأكيد على مفهومها، وللمناظرات التى تثار بشأنها، بغرض إماطة اللبس الذى يشوب بعض وجهات النظر الخاصة بهذا المفهوم وأبعاده.

تقرير ١٩٩٦: يمكن القول أن هذا التقرير قد خصص بأكمله لبحث العلاقة بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية، ومن ثم فهو يقع فى إطار تصحيح سوء الفهم، الذى ساد لبعض الوقت، لدى الكثيرين حول هذه العلاقة. فنظرا لتركيز التنمية البشرية على الإنسان، وجعله محورا للتنمية ، ومن ثم اهتمامها الواضح ببناء وتوظيف القدرات البشرية، وتحقيق الرشد فى استخدام الموارد المادية والعدالة فى توزيع عائدات هذا الاستخدام، اعتقد البعض أن التنمية البشرية ترمى إلى تحقيق ذلك على حساب النمو الاقتصادى، ومن هنا كان التركيز فى هذا التقرير على تصويب هذا الاعتقاد.

تقرير ١٩٩٧: شغلت قضية الفقر كامل مساحة هذا التقرير، وذلك استجابة لالتزام البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، فى ضوء ما عبرت عنه دول العالم من خلال المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية خلال التسعينات، بجعل القضاء على الفقر على رأس أولوياته. وهكذا ركز التقرير على أن القضاء على الفقر من أهم أهداف التنمية البشرية ، ومن ثم بحث هذه القضية من منظور التنمية البشرية فقدم تعريفا لفقر الدخل وفقر القدرات، وصيغا لقياس كل منهما . ثم استعرض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للقضية، وقدم بعض أمثلة النجاح فى الحد من الفقر، واقترح خطوطا عامة لبرنامج للقضاء على الفقر تتداخل فيه الأبعاد والجهود المحلية والعالمية فى ضوء تشخيص الأسباب المحلية والعالمية لانتشار الفقر. ثم تعرض لظاهرة العولمة وانعكاساتها على تقسيم العالم إلى أمم فقيرة وأمم غنية، ومن خلال هذه الظاهرة حاول التقرير رسم خطوط عامة للسياسات الوطنية والعالمية لمقاومة الفقر.

تقرير ١٩٩٨: وهو أحدث تقرير دولى للتنمية البشرية حتى الآن، ويقع محور اهتمامه فى الإطار الواسع للتنمية البشرية وإن كان قد ركز على قضية الاستهلاك من زوايا متعددة أهمها يربط ما بين الاستهلاك والتنمية البشرية، ويوضح علاقة التفاوت المحلى والعالمى فى الاستهلاك بالفقر، والآثار البيئية والمجتمعية للاستهلاك، ويبين أن العبء الأكبر للتدهور البيئى يقع، لأسباب محلية وعالمية، على الفقراء . كما يطرح بعض قضايا السياسات المرتبطة بالاستهلاك. وفضلا عن ذلك اقترح التقرير جدول أعمال للتصرف حيال القضايا التى تناولها.

١-٢. موضوعات التقارير المصرية

تقرير ١٩٩٤: وهو أول تقرير مصرى للتنمية البشرية، وباعتبار أنه جاء بعد صدور أربعة تقارير دولية ، فقد حاول أن يغطى معظم الموضوعات التى ركزت عليها هذه التقارير الأربعة. ومن ثم تعرض أول تقرير مصرى للتعريف بالتنمية البشرية وبيان أن مفهومها لا ينفصل عن المفاهيم التنموية السابقة وإن أصبح متميزا عنها بشموله واستيعابه لكل هذه المفاهيم مع التركيز على الإنسان باعتباره موضوع التنمية ووسيلتها وهدفها. كما اهتم هذا التقرير برصد أوضاع التنمية البشرية فى مصر على المستوى القومى، وعلى المستوى الإقليمى (مستوى المحافظات). ثم ناقش سياسات التنمية البشرية وتمويلها، من خلال قضايا العمالة والأجور ودعم الغذاء وأوليات التنمية البشرية فى النفقات العامة. وبعد التعرض

لبعض الخبرات الدولية فى مجال التنمية البشرية على أساس مقارن مع الأداء المصرى، ناقش التقرير سبع قضايا أساسية للتنمية البشرية فى الإطار المصرى، وشملت هذه القضايا علاقة التنمية البشرية بالاقتصاد والنمو، وبالتنمية المتواصلة، وبالتوظف، وبالتخفيف من الفقر، وبالأمن الغذائى، وبالديموقراطية.

تقرير ١٩٩٥: نظرا لما أثاره التقرير الأول من مناقشات وتعليقات بين الأكاديميين والمثقفين المصريين، فقد بدأ هذا التقرير بالتعقيب على هذه المناقشات والتعقيبات فى ضوء أهم ما أثارته من قضايا، ثم عرض التقرير لمزيد من القضايا التى ترتبط بمفاهيم التنمية البشرية منها استدامة هذه التنمية من منظور دعاة المحافظة ومنظور دعاة الإمكانية، والأمن البشرى (مبدأ ٢٠:٢٠)، والمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، والحاجة إلى تعديل برامج التكيف الهيكلى . ثم تناول التقرير إدارة الاقتصاد الكلى من زاوية التفاعل الإيجابى بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية فى ظل اقتصاد السوق. وناقش التقرير دور كل من الدولة والقطاعين العام والخاص فى إطار عمل الأسواق الصديقة للناس. ثم أفرد فصلا خاصا للمشاركة السياسية فى مصر باعتبار أن هذه المشاركة هى جوهر للتنمية البشرية، وربط بين ذلك وبين زيادة قدرات الناس لتحقيق التنمية بالمشاركة مع التركيز فى هذه النقطة الأخيرة على الصحة والتعليم والنفاذ إلى الأسواق . وأخيرا واصل هذا التقرير ما تم تناوله فى التقرير السابق بشأن التفاوتات الإقليمية مع تطوير دراسة هذه التفاوتات إلى مستوى أكثر تفصيلا (من مستوى المحافظات إلى مستوى المراكز – حيث اقتصر هذا التقرير على ستة مراكز كدراسة استطلاعية).

تقرير ١٩٩٦: يمكن القول أن الفقر هو القضية التى شغلت هذا التقرير من بدايته إلى نهايته، فقد عالج التقرير هذه المشكلة من زوايا متعددة أولها المفاهيم المتنوعة للفقر، وعلاقته بالتنمية البشرية، والاهتمام الدولى بالقضاء عليه، ومناهج وأساليب قياس هذه الظاهرة. ثم ركز التقرير على تصوير حالة الفقر والتنمية البشرية فى مصر، فتم تقدير ثلاثة خطوط للفقر (خط الفقر المبنى على تكلفة سلة الطعام ــ خط الفقر الأدنى للدخل/الإنفاق ــ خط الفقر الأعلى للدخل/الإنفاق)، وفى ضوء هذه التقديرات تم تشريح ورسم خريطة الفقر فى مصر على أساس الدراسات النظامية المكتبية ، ثم باستخدام منهج المشاركة فى إطار ميدانى محدود. كما تناول التقرير تحليل التفاوتات بين الريف والحضر من حيث مدى انتشار الفقر فى كل منهما، والأسباب الكامنة وراء ذلك مع بعض المقترحات للتخفيف ÿÿ هذÿ الظاهرة .

ثم ناقش التقرير أبعاد السياسة الاقتصادية الكلية للتقليل من الفقر مع التركيز على متطلبات الاستقرار الاقتصادى ورفع معدلات النمو، وأهمية زيادة الإنفاق الاجتماعى، وضرورة أن تكون الكفاءة الاجتماعية هى الموجه الرئيسى للسياسات الاقتصادية. وتناول التقرير شبكات الأمان الاجتماعى فى مصر مع التركيز على كل من الصندوق الاجتماعى للتنمية، وبرنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة، مع نوع من التقييم لهما من خلال نتائج الدراسة الميدانية التى أعدت خصيصا للتقرير. وأخيرا تعرض التقرير لمفهوم وقياس هشاشة أوضاع المرأة، مع تقييم لهذه الأوضاع فى مصر، وتقديم مقترحات لتحسين أحوالها الاقتصادية والاجتماعية.

تقرير ١٩٩٧: ما زال العمل جاريا لإنجاز وإصدار هذا التقرير، ويتمثل محوره الرئيسى فى دراسة وتشريح الإنفاق الاجتماعى فى مصر بشقيه العام والخاص، وذلك فى إطار ذا بعدين رئيسيين: أولهما، بيان إلى أى مدى تحقق الالتزام بمبدأ ٢٠:٢٠ فى سياسة الإنفاق العام فى مصر وفى سياسة الدول المانحة لها. وثانيهما تشريح هيكل هذا الإنفاق لبيان مدى فاعليته فى مكافحة الفقر وتحقيق الكفاءة الاجتماعية فى تخصيص الموارد والاستفادة بثمار النمو الاقتصادى.

١-٣. أهمية توفر البيانات لتقارير التنمية البشرية

يتضح، فى ضوء العرض المتقدم لموضوعات تقارير التنمية البشرية الدولية منها والقطرية (المصرية) ، أن إعداد هذه التقارير لا بد وأن يستند إلى قاعدة للبيانات تتسع لتشمل كل أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية، ويؤكد ذلك أيضا أن القسم الإحصائى الخاص بمؤشرات التنمية البشرية يعد بابا ثابتا فى كل هذه التقارير ، ويكفى استعراض هذه المؤشرات فى أى تقرير للتنمية البشرية لندرك مدى اتساع وتنوع قاعدة البيانات التى تحتاجها مثل هذه التقارير. وما من شك فى أن توفير مثل هذه القاعدة على المستوى القطرى أمر بالغ الأهمية لإعداد التقارير القطرية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لكى تكون هذه التقارير وتلك القاعدة هى الأساس الذى يستند إليه إعداد التقارير الدولية ومن ثم يمكن التقليل من، أو الاستغناء عن، التقديرات التى يقوم بها معدو هذه التقارير والتى قد لا تعبر عن حقيقة الأوضاع فى بعض الدول.

وجدير بالملاحظة أن إعداد تقرير قطرى للتنمية البشرية غالبا ما يواجه، خاصة إذا ما كان أول تقرير للقطر المعنى، صعوبات جمة فى التعامل مع قاعدة البيانات المتاحة، وتتراوح هذه الصعوبات ما بين عدم توفر بعض البيانات، وقصور زمنى أو موضوعى فى البعض الآخر، وعدم اتساق المفاهيم أو أسس التقدير والمعالجة عبر الزمان والمكان فى بعض ثالث، فضلا عن صعوبة النفاذ إلى مصادر المعلومات والاستفادة مما لديها من بيانات. غير أنه ما أن يتم الاستقرار على منهج للتعامل مع هذه الصعوبات بحيث يمكن إصدار التقرير القطرى الأول للتنمية البشرية، مع العناية بتدوين الملاحظات الفنية الدقيقة على القسم الإحصائى منه، حتى يصبح هذا التقرير فى حد ذاته قاعدة للبيانات عن القطر المعنى، وهى قاعدة، وإن لم تكن مثلى فى بادئ الأمر، إلا أنه يمكن الانطلاق منها لتحسين دلالة ودرجة الشمول الزمنى والموضوعى لقواعد بيانات مختلف أنشطة الحياة فى هذا القطر، مما يهيئ فرصا أفضل لإعداد التقارير التالية.

ثانيا: البيانات المطلوبة لإعداد تقارير التنمية البشرية

ليس من الصعب التعرف على الغالبية العظمى من البيانات المطلوبة لإعداد تقارير التنمية البشرية بمجرد أن يتصفح المرء القسم الاحصائى لتقرير دولى، أو تقرير قطرى، للتنمية البشرية. مع ملاحظة أن قاعدة البيانات التى يستند إليها، ويشتمل عليها، التقرير الدولى، بحكم مسئولياته فى تغطية كل دول العالم واهتماماته التى تعكس مسئوليات منظمات الأمم المتحدة تجاه قضايا أوسع من الاهتمامات القطرية، تغطى مجالات أكثر تنوعا من تلك التى تغطيها التقارير القطرية، وكثيرا ما تعتمد التقارير الدولية على بيانات تقديرية خاصة بها، أو بمنظمات ومؤسسات دولية بخلاف البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، خاصة إذا لم تتوفر البيانات القطرية بالجودة المطلوبة أو فى التوقيت الزمنى المناسب.

وإذا جاز لنا أن نميز ــ لغرض التبسيط ــ بين نوعين من البيانات: اقتصادية، وأخرى ترصد أحوال البشر، يمكن القول إن البيانات اللازمة لتقارير التنمية البشرية عموما، دولية كانت أم قطرية، تشمل هذين النوعين من البيانات مع اختلاف بينهما فى درجات الإجمال والتفصيل بما يتفق ومنهج هذه التقارير، وفلسفة التنمية البشرية التى تتمحور حول الإنسان، فضلا عن طبيعة الموضوعات التى تتخذ محورا رئيسيا من تقرير لآخر. وبناء على ذلك، تتركز حاجة تقارير التنمية البشرية، فى أبوابها الإحصائية الثابتة، إلى البيانات

الاقتصادية عند مستوى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (خاصة الدخل) ، وتقسيماتها الإقليمية والاجتماعية. أما عن البيانات التى ترصد أحوال البشر فإنها تمثل صلب القسم الاحصائى الثابت فى كل تقرير من تقارير التنمية البشرية، وتتنوع هذه البيانات لتشمل كل خصائص المجتمع البشرى وأحواله المعيشية والصحية والتعليمية، والإمكانات المتاحة لتنمية القدرات البشرية والاستفادة منها، ومشاركتها فى شئون الحياة داخل المجتمع. وبجانب البيانات التى تحتاجها تقارير التنمية البشرية للقسم الإحصائى الذى يمثل بابا ثابتا فى كل منها، فإن هذه التقارير تحتاج بيانات أكثر تفصيلا حول الموضوعات التى تمثل محورا رئيسيا فى كل من هذه التقارير، وتتغير نوعية هذه البيانات بتغير الموضوعات التى يتم التركيز عليها.

وفيما يلى قائمة بالبيانات اللازمة لإعداد تقرير للتنمية البشرية على المستوى القطرى، وفقا لتقسيم هذه البيانات إلى النوعين المذكورين أعلاه:

٢-١. البيانات الاقتصادية:

تتلخص البيانات الاقتصادية التى يحتاجها إعداد تقرير التنمية البشرية فيما يلى:

(أ) بيانات الدخل:

١- الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية، وبالأسعار الثابتة. ويتم الحصول على معدل النمو من التطور الزمنى للناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة.

٢- عدد السكان. وباستخدام هذا البيان مع بيانات الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية يتم الحصول على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية.

٣- سعر صرف الدولار الأمريكى بالعملة الوطنية، ومعامل تحويل الدخل المحلى إلى مكافئ القوة الشرائية للدولار. وبإدام هذين البيانين مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يتم الحصول على متوسط نصيب الفرد بمكافئ القوة الشرائية للدولار الذى يتخذ تطور الزمنى مقياس لتطور الدخل الحقيقى على أساس مقارن دوليا.

٤- توزيع الناتج المحلى الإجمالى بين الريف والحضر، وبين أقاليم الدولة، وبين الفئات الاجتماعية معرفة على أساس شرائح الدخل.

٥- توزيع الدخل المكتسب (الأجر) بين الذكور والإناث.

(ب) بيانات الإنفاق:

١- توزيع الناتج المحلى الإجمالى بين الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار.

٢- توزيع الإنفاق بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص. مع توزيع كل منهما إلى إنفاق استهلاكى وآخر استثمارى.

٣- توزيع كل من الإنفاق العام والخاص (بشقيهما الاستهلاكى والاستثمارى) بين الريف والحضر، وبين أقاليم الدولة، وبين الفئات الاجتماعية معرفة على أساس شرائح الدخل/الإنفاق.

٤- توزيع الإنفاق العائلى بين بنود المعيشة (غذاء، تعليم، صحة، ... الخ)، وتوزيع الإنفاق على مستوى الأسرة بين الذكور والإناث.

٥- توزيع الإنفاق فى الموازنة العامة للدولة بين القطاعات والاستخدامات المختلفة.

(ج) قائمة الموارد والاستخدامات:

والهدف منها التعرف على مدى الاعتماد على كل من الموارد المحلية (الادخار المحلى أساسا) والموارد الأجنبية (قروض ومنح ومعونات) فى تمويل خطط وبرامج النمو الوطنية. والبيانات التى تتطلبها هذه القائمة تستخلص من متطابقة تعريف الناتج المحلى من زاويتى مصدره (قيمة منتجات الاستخدام النهائى خلال الفترة) والتصرف فيه (بالاستهلاك و/أو الادخار). وتأخذ هذه المتطابقة الصورة التالية:

ك + د ≡ ك + ث + (ص - و)

وبالنظر إلى حدى هذه المتطابقة، نجد أن هذه القائمة تحتاج إلى بيانات الادخار (عائلى وعام) وبيانات ميزان المعاملات الجارية (أى التجارة المنظورة وغير المنظورة) مع العالم الخارجى، بالإضافة طبعا إلى بيانات الدخل والاستهلاك والاستثمار.

ويلاحظ هنا خاصية أساسية للبيانات الاقتصادية المطلوبة لإعداد تقرير التنمية البشرية، وتتمثل هذه الخاصية فى أن هذه البيانات لا تتعدى المستوى الكلى إلى مستويات أقل تجميعا (إقليمية، قطاعية، فئوية اجتماعية أو نوعية) إلا فى حدود الاهتمام العميق للتنمية البشرية بدراسة أحوال الناس ومدى استفادتهم من عائد النشاط الاقتصادى. ومن ثم تتطلب تقارير التنمية البشرية، بالإضافة إلى ما تقدم من بيانات اقتصادية، بعض البيانات الأخرى

على مستويات إجمالية ، وبالقدر الذى يلزم لتوضيح قدرات القاعدة الاقتصادية لإشباع حاجات البشر فى الحال وفى المستقبل، مثل التركيب الهيكلى للاقتصاد الوطنى (زراعة، وصناعة، وخدمات)، وكشف حساب الموارد الطبيعية على مستوى إجمالى، وكذلك إنتاج واستهلاك الطاقة على مستوى التقسيمات الإجمالية. بينما لا تتطرق بيانات تقارير التنمية البشرية عادة إلى تفاصيل اقتصادية أخرى كثيرة مثل التركيب السلعى لكل من الإنتاج الزراعى والصناعى، أو للتجارة الخارجية، ومعظم البيانات الاقتصادية الخاصة بالنشاط الاقتصادى على المستوى الجزئى . وليس معنى ذلك أن تقارير التنمية البشرية تقلل من أهمية مثل هذه البيانات، فكل ما فى الأمر أن هذه التقارير ــ وهى تدرك أن مثل هذه البيانات تحظى باهتمام العديد من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية المتخصصة، والتى توفر الكثير منها منذ عقود طويلة من الزمن ــ تهدف إلى أن تبرز قاعدة بياناتها مدى التقدم، أو التراجع ، وفرص التواصل فى أحوال البشر بصفتهم الإنسانية بالدرجة الأولى، وبصفتهم هم موضوع التنمية ووسيلتها وهدفها. وذلك ما سيتضح لنا حالا فى الفقرة التالية.

٢-٢. البيانات التى ترصد أحوال البشر

إذا كنا فيما تقدم حالا قد أسبغنا صفة البيانات الاقتصادية على النوع الأول من البيانات التى يحتاجها إعداد تقرير التنمية البشرية، لأن هذه البيانات يجمعها خيط الارتباط بالنشاط الإنتاجى وتوزيع نتائجه وفقا لمعايير مختلفة على الرغم من أن هذه التوزيع تتداخل فيه اعتبارات أخرى متعددة بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية، إلا أن باقى البيانات التى يحتاجها هذا التقرير تتداخل فيها كافة جوانب حياة الإنسان فى المجتمع، كما أنها تشمل كل هذه الجوانب، بحيث يصعب تصنيفها على أنها بيانات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية ، أو غير ذلك، ومن ثم آثرنا أن نطلق عليها البيانات التى ترصد أحوال البشر. والواقع أن هذه البيانات تنصب على توفير المعلومات التى تشرح قدرات البشر وعوامل تكوينها والحفاظ عليها والارتقاء بها، ومساحات انتشار هذه القدرات لتتخلل كافة تكوينات المجتمع ، فضلا عن آليات الاستفادة من هذه القدرات وتوظيفها من جانب الأفراد والمجتمعات لصنع حياة أفضل وضمان تواصل تحسين نوعية هذه الحياة. ومن ثم تتعدد مجالات هذه البيانات لتشمل ما يلى:

(أ) بيانات السكان:

وتشمل هذه البيانات كل ما يساعد على القيام بدراسات ديموجرافية متكاملة الأبعاد عن السكان فى مجتمع من المجتمعات، ومن ثم تتمثل هذه البيانات فى الآتى:

١- حجم السكان وتوزيعاتهم المختلفة وفقا للنوع، والفئات العمرية، والحالة التعليمية، والأقاليم التى يقيمون بها، والحالة الوظيفية، والحالة الاجتماعية ، والمسكن والخدمات المتاحة به.

٢- معدل نمو السكان والعوامل المؤثرة فيه والتى تتلخص فى ثلاثة متغيرات أساسية يتعين توفير بياناتها ، وهى: معدلات المواليد، ومعدلات الوفيات، والهجرات الخارجية. ولكل من هذه المغيرات بياناته الفرعية التى لا تقل عنه أهمية ويتعين توفيرها. مثل معدلات المواليد الخام والصافية. وتوزيع الوفيات وفقا لنفس معايير توزيعات السكان فضلا عن توزيعها وفقا لأسباب الوفاة. وتوزيع حالات الهجرة أيضا وفقا لنفس هذه المعايير.

٣-العمر المتوقع عند الولادة، على المستوى الكلى للسكان وعلى أساس تقسيمهم النوع.

(ب) بيانات العمالة وتشمل:

١- توزيعات السكان بين من هم داخل قوة العمل ومن هم خارجها، مع توزيع كل من المجموعتين وفقا لفئات العمر، والحالة التعليمية ŸŸوع.

٢- توزيع قوة العمل بين المشتغلين والمتعطلين ، وتقسيم كل منهما وفقا لفئات العمر، والحالة التعليمية، والنوع، والمهنة. وتوزيع المشتغلين بين القطاعين المنظم وغير المنظم، والقطاعين الخاص والعام، وقطاعات النشاط الاقتصادى الرئيسية.

٣- بيانات الأجور والإنتاجية ، كمتوسطات عامة وكمتوسطات خاصة بتوزيعات القوى العاملة المذكورة فى البند السابق حالا.

٤- أعداد ونوعيات البرامج التدريبية الخاصة بتنمية معارف ومهارات قوة العمل، وأعداد المستفيدين منها، والإنفاق عليها.

(ج) بيانات التعليم وتشمل:

١- الإنفاق على التعليم وتوزيعه بين: الإنفاق العام والإنفاق العائلى، الإنفاق على التعليم النظامى والإنفاق على التعليم الحر، والإنفاق على التعليم والإنفاق على التدريب وإعادة التأهيل. وتوزيع هذا الإنفاق بين الريف والحضر، وبين أقاليم الدولة المختلفة.

٢- توزيع الإنفاق على التعليم وفقا لمراحله المختلفة، ووفقا لبنود هذا الإنفاق.

٣- إجمالى أعداد السكان المنتظمين فى مراحل التعليم المختلفة ، وتوزيع هذه الأعداد بين تلك المراحل، وتوزيعهم النوعى.

٤- معدلات القيد فى مراحل التعليم المختلفة ، ومعدلات التسرب والوزن النسبى لأهم أسبابه، والتوزيع النوعى لكل من هذه المعدلات والأسباب.

٥- أعداد المؤسسات التعليمية، وأعداد الفصول المتوفرة بها، ومتوسطات أعداد التلاميذ والطلاب فى الفصل الواحد بكل مرحلة تعليمية.

٦- أعداد المدرسين ونسبتهم إلى إجمالى عدد العاملين فى المؤسسات التعليمية، ونسبة أعداد الطلاب إلى أعداد المدرسين فى كل مرحلة تعليمية.

٧- نسب النجاح والرسوب فى المراحل التعليمية المختلفة.

(د) بيانات الصحة وتشمل:

١- الإنفاق العام والعائلى على الصحة، مع توزيعه بين الريف والحضر، وبين أقاليم الدولة، وبين الصحة الوقائية والصحة العلاجية.

٢- توزيع الإنفاق الصحى بين بنوده المختلفة.

٣- عدد ونوعيات مؤسسات الرعاية الصحية وتوزيعها بين الريف والحضر، والأقاليم، ووفقا لتخصصاتها (وقائية ــ رعاية أولية ــ خدمات علاجية متخصصة).

٤- عدد الأسرة، والأطباء، والممرضات بالنسبة لأعداد المواطنين فى الدولة ككل، وفى الريف والحضر، وفى مختلف الأقاليم.

٥- نسب السكان الذين يحصلون على خدمات صحية، ومياه آمنة، وخدمات الصرف الصحى.

٦- معدلات الوفيات بين المواليد، ومعدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، ومعدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل، وعند الوضع، وخلال فترة النفاس. ومعدلات الوفاة بالأمراض المتوطنة والمعدية.

٧- نسب المواليد ناقصى الوزن، ومعدلات نقص الوزن والطول بين الأطفال، ومعدل انتشار أمراض نقص وسوء التغذية بين فئات الأعمار المختلفة.

٨- نسب حالات الولادة تحت إشراف موظفين صحيين مدربين.

٩- نسب التغطية فى تطعيمات المواليد والأطفال حتى سن الخامسة.

(هـ) بيانات أخرى سياسية واجتماعية وثقافية وإعلامية:

فى ضوء الموضوعات التى عالجتها تقارير التنمية البشرية حتى الآن، نجد أن أهم البيانات من هذا النوع هى تلك التى تعكس مدى توفر وسائل الاتصال والتوعية والتثقيف، فيحتاج تقرير التنمية البشرية فى هذا المجال إلى بيانات توزيع الصحف اليومية، وعدد أجهزة الراديو والتلفزيون، وعدد الكتب المنشورة، وعدد الزيارات السنوية للمتاحف، وعدد مستخدمى المكتبات العامة، وعدد خطوط الهاتف وآلات الفاكس، ويكون كل من هذه البيانات منسوبا لأعداد السكان. كذلك فإن تناول تقرير التنمية البشرية لقضايا المشاركة يستلزم توفير بيانات سياسية عن نظم الحكم وتوزيع الاختصاصات بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، وأعداد الأحزاب السياسية والمشاركين فيها مع بيان توزيعهم النوعى والإقليمى (ريف، وحضر، وتقسيمات إدارية كالمحافظات)، وعدد أعضاء المجالس النيابية ونسب مشاركة المرأة فيها، وعدد الجمعيات الأهلية وأعضائها مع بيان أنشطة كل منها. والواقع أن هذه مجرد أمثلة لهذه الأنواع من البيانات التى يلاحظ أنها تتزايد مع تزايد الموضوعات التى تتطرق إليها تقارير التنمية البشرية القطرية.

على هذا النحو نكون قد أوضحنا أهم البيانات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تلزم بصفة منتظمة لإعداد تقرير التنمية البشرية لأى قطر من الأقطار، غير أن هناك بيانات أخرى إضافية تتغير من تقرير لآخر حسب الموضوعات الرئيسية التى يركز عليها كل تقرير. وعادة ما تكون هذه البيانات تفصيلية وتحتاج إجراء مسوح خاصة وفق استمارات تصمم فى ضوء أهداف التقرير من بحث هذه الموضوعات.

ثالثا: التقرير المصرى للتنمية البشرية

صدرت حتى الآن ثلاثة تقارير مصرية للتنمية البشرية، كما ذكرنا آنفـــا، وجـــارى العمل فى التقرير الرابع (تقرير ١٩٩٧). وقد أوضحنا فيما تقدم الموضوعات التى تناولها كل تقرير، فضلا عن احتوائه على القسم الإحصائى الثابت من تقريـــر لآخـــر. ويـــهمنا الآن أن نوضح بإيجاز أسلوب العمل فى التقرير المصرى للتنمية البشرية سواء فيما يتعلـــق باختيـــار ومعالجة الموضوعات أو بقاعدة البيانات التى يتم استخدامها.

٣-١. اختيار ومعالجة الموضوعات (خطة التقرير)

يتم اختيار موضوعات كل تقرير، وتحديد خطته، فى ضوء خمسة توجهات مســـتمرة من تقرير لآخر، وهذه التوجهات هى:

(أ) متابعة التغير فى أحوال التنمية البشرية عبر الزمن، من خلال مقـــاييس التنميـــة البشرية (الدليل والمؤشرات).

(ب) مواكبة اهتمامات التقرير الدولى للتنمية البشرية من حيث القضايا والموضوعات الرئيسية التى يركز عليها.

(ج) مواكبة السياسات والتطورات الجارية على المستوى الوطنى بطرحـــها للبحـــث والنقاش وبيان انعكاساتها على أحوال التنمية البشرية فى مصر.

(د) الخروج بنتائج وتوصيات تكون بمثابة دليل إرشادى للعمل فى مواجهة القضايـــا التى يتناولها التقرير، فضلا عن العمل من أجل تحسين مستوى التنمية البشرية على المســـتوى الوطنى ككل، وعلى مستوى أقاليمه (ريف وحضر، ومحافظات).

(هـــ) إتاحة قاعدة بيانات، من خلال التقرير، تساعد متخذى القرارات علـــى تقييـــم أدائهم، ووضع خططهم لرفع مستوى هذا الأداء.

والجدير بالذكر أن نجاح التقرير المصرى فى الحفاظ على هذه التوجهات الرئيســـية والالتزام بها، قد انعكس فى أمور ثلاثة بالغة الأهمية: أولها، أن التنمية البشرية ومتطلباتـــها أصبحت ضمن التوجهات الدائمة للسياسة العامة للدولة فى أبعادهـــا المتعـــددة. وثانيـــها، أن محافظى مصر قد اتفقوا (منذ م عهم فى يوليو ١٩٩٤) علـــى أن يكـــون تقريـــر التنميـــة البشرية دليلا مرشدا لهم فى متابعة أحوال التنمية البشرية على مستوى محافظاتهم، وفى رسم

السياسات المحلية للارتقاء المستمر بهذا المستوى. وثالثها، أن الهيئات الدولية العاملة في مصر قد اتفقت (عقب صدور تقرير ١٩٩٦) على التطوير المستقبلى للتقرير ليكون بمثابة التقييم القطرى المشترك عن مصر.

٣-١-١. أما عن التحديد الفعلى لمحتويات كل تقرير، وإنجاز العمل به، فذلك ما يتم على مراحل كالآتى:

- اجتماع مشترك لخبراء من كافة التخصصات العلمية اللازمة للتقرير وشخصيات عامة لها وزنها السياسى والتنفيذى والثقافى والاعلامى ، ويسفر هذا الاجتماع عن التعرف على أهم الموضوعات التى تشغل اهتمامات الحكومة والمجتمع، والاتجاهات الممكنة لتطوير السياسات ومتطلبات تنفيذها.
- يتولى معدو التقرير دراسة نتائج هذا الاجتماع وتقييمها ، وفى ضوء ذلك يضعون خطة مقترحة للتقرير، ثم يقومون باختيار الباحثين (وأحيانا يكون بينهم مجمعات بحثية) الذين سيعدون أوراق العمل الخلفية للتقرير.
- يطلب من الباحثين المشاركين تقديم مقترحاتهم لمحتويات الأوراق الخلفية التى سيعدونها، وتناقش هذه المقترحات فى اجتماع مشترك لكل الفريق. وفى ضوء هذه المقترحات والمناقشات يراجع معدو التقرير خطتهم المبدئية وقد يقومون بإدخال تعديلات عليها أو يطلبون من بعض الباحثين إدخال تعديلات على خطط أوراقهم البحثية.
- تعطى مهلة مناسبة لمعدى أوراق العمل الخلفية للتقرير للانتهاء من صياغتها الأولية، ثم تعقد حلقة نقاش لهذه الأوراق يشترك فيها كل الفريق بالإضافة إلى خبراء وأكاديميين وشخصيات عامة من ذوى التخصص والاهتمام بالموضوعات التى تتناولها أوراق العمل. وفى ضوء هذه المناقشات يقوم الباحثون بإعداد الصياغة النهائية لأوراقهم البحثية لتكون جاهزة لاستخدامها فى إعداد التقرير، ولنشرها بكاملها منفصلة (ضمن سلسلة أوراق العمل الخلفية لتقرير التنمية البشرية المصرى).
- بالإضافة إلى كونهم من الكوادر العلمية المتخصصة والمتمرسة بالبحث فى مجالات اهتمام تقارير التنمية البشرية، يستعين معدو التقرير بأوراق العمل الخلفية فى إعداد الصياغة الأولية للتقرير، ثم تطرح للنقاش فى اجتماع عام يضم كافة

أعضاء فريق تقرير التنمية البشـــرية بالإضافـــة إلـــى غـــيرهم مـــن الخـــبراء والمتخصصين والشخصيات العامة من ذوى الاهتمام بالموضوعات المطروحة.

- في ضوء نتائج وتوصيات هذا الاجتماع، يتولى معدو التقريـــر صياغتـــه بصفـــة نهائية. ثم تتخذ إجراءات طبعه وإصداره بعد المراجعات النهائية علميا ولغويا.
- يصدر التقرير المصرى باللغتين العربية والإنجليزية، وعادة مـــا تتـــم الصياغـــة النهائية للتقرير باللغة الإنجليزية أولا ، ثم يتم نقلها إلى اللغة العربية باتباع أسلوب الترجمة العلمية وليس الترجمة اللغوية الحرفية.
- أما عن القسم الإحصائى الثابت فى التقرير فإن العمل به يبدأ مع بدء التفكير فـــى إصدار كل تقرير ومستقلا عن المراحل السابقة . وفى نفس الوقت يبدأ تجميع باقى البيانات التى تستخدم فى التقرير، حسب موضوعاته ووفقا لتصـــور أولـــى عـــن نوعية هذه البيانات ومداها الزمنى، ويتم تطوير المدى النوعى والزمنـــى الـــذى تغطيه هذه البيانات من خلال متطلبات تطور العمل فى الأوراق الخلفية للتقريـــر، وفى إعداد التقرير ذاته، وبمعاونة ومساندة جهات متعددة تكـــون مصـــدرا لـــهذه البيانات.

٣-٢. المنهج المتبع فى التعامل مع قواعد البيانات:

يتبنى التقرير المصرى بعض الأسس الثابتة فى التعامل مع قواعد البيانات اللازمـــة لإعداد التقرير المصرى، وتتمثل هذه الأسس فى الآتى:

- الاعتماد على المصادر الوطنية للبيانات بصفة رئيسية، مع مراجعـــة وتدقيـــق مـــا يتـــم الاستعانة به من بيانات الهيئات الدولية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- السعى دائما للحصول على البيانات من مصادرها الأولية، أى مـــن الجـــهات المختصـــة بالأنشطة التى تعبر عنها البيانات، فمثلا بيانات الناتج المحلى يتم الحصـــول عليـــها مـــن وزارة التخطيط، وبيانات الموازنة العامة للدولة يتم الحصول عليها مـــن وزارة الماليـــة، وبيانات التعليم يتم الحصول عليها من وزارتى التربية والتعليم، والتعليم العالى .. وهكذا.
- الاعتماد على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى البيانات ذات الصبغة العامـــة على المستوى الوطنى، باعتباره المصدر الأولى لهذا النوع من البيانـــات، مثـــل بيانـــات السكان بكل تفاصيلها وبيانات القوى العاملة. وعادة فإن الجهاز يوفر هذه البيانـــات مـــن

خلال التعدادات والمسوح بالعينة ، واستخدام أساليب ثابتة فى التقديرات الخاصة بالسنوات ما بين التعدادات، وفى تعميم نتائج المسوح.

- التأكد من مطابقة المفاهيم المستخدمة فى مصادر البيانات مع المفاهيم التى يتبناها تقرير التنمية البشرية سواء فى الموضوعات التى يتناولها أو فى القسم الإحصائى منه.
- العمل على التأكد من تناسق البيانات وصحتها بمراجعة سلاسلها الزمنية، ومقارنة البيانات التى يتم الحصول عليها من مصدر معين مع بيانات مصدر آخر، أولى أو ثانوى، كلما توفر ذلك. ومنذ صدور أول تقرير مصرى للتنمية البشرية أصبحت بياناته قاعدة يقاس عليها تناسق ومصداقية البيانات التى تستخدم فى التقارير التالية.
- القيام بمسوح خاصة بالعينة لحساب التقرير كلما دعت طبيعة الموضوعات التى يتناولها إلى ذلك.

رابعا: قاعدة البيانات فى مصر

يمكن النظر إلى قاعدة البيانات فى مصر، كما فى أى دولة، من عدة زوايا رئيسية أهمها: الإطار المفاهيمى، والإطار المؤسسى أو التنظيمى، المنتج ومدى تلبيته لمعايير جودة البيانات، وإمكانيات نفاذ مستخدمو البيانات إلى ما هو متاح منها. وفيما يلى عرض موجز عن كل من هذه العناصر فى مصر ومدى تلبيتها لاحتياجات تقرير التنمية البشرية.

٤-١. الإطار المفاهيمى:

يمكن القول بصفة عامة أن المفاهيم المستخدمة فى مصر لجمع وتصنيف وتبويب ومعالجة البيانات فى مصر على المستوى المركزى تتفق مع الأسس العلمية واعتبارات المقارنات الدولية. ولكن الأمر ليس كذلك دائما على المستويات المحلية الأقل من مستوى المحافظة ، حيث كثيرا ما لا تكون المفاهيم واضحة فى ذهن القائمين بـ ÿÿÿتصنيف وتبويب البيانات على مستوى المراكز والقرى، وقد نتج عن ذلك ضرورة بذل جهد إضافى لتحقيق توافق المفاهيم بالنسبة للبيانات الخاصة بالمراكز والقرى والتى استخدمتها تقارير التنمية البشرية المصرية فى دراسة التفاوتات بين الريف والحضر وعلى مستوى المراكز.

كذلك يلاحظ أنه عندما يحدث تطوير فى المفاهيم أو أسس المعالجة للبيانات الإحصائية، فإن بعض الجهات المصدرة للبيانات لا تعنى كثيرا بتوضيح الصلات بين المفاهيم

أو الأسس السابقة واللاحقة، مما يقتضى بذل بعض الجهد والوقت لتحقيق تناسق السلاسل الزمنية لبعض البيانات التى تستخدم فى تقارير التنمية البشرية المصرية.

٤-٢. الإطار المؤسسى أو التنظيمى:

ينقسم هذا الإطار إلى:

- القوانين واللوائح المنظمة لعملية جمع وتداول البيانات، وللعلاقة بين الجهات القائمة بذلك سواء بصفتها مصادر أصلية أم مصادر ثانوية.
- وسائل جمع وتبويب ومعالجة البيانات وتخزينها وتداولها، والقواعد والإجراءات المنظمة لاستخدام وتداول هذه الوسائل.
- المصادر الأولية (أو الأصلية) للبيانات، وهى الجهات التى يكون جمع وتصنيف وتبويب البيان مرتبط بمزاول سئولياتها وأنشطتها، مثل وزارات التعليم، والصحة، والكهرباء والطاقة، والزراعة، والصناعة، والتخطيط بالنسبة لبيانات الحسابات القومية. وعادة ما تقوم هذه الجهات بمعالجة البيانات بالقدر اللازم لاتخاذ القرارات الخاصة بممارستها لهذه المسئوليات والأنشطة . كما أنها تكون ملزمة بإبلاغ كل بياناتها إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باعتباره الجهة المركزية التى تصب فيها كافة البيانات لتصنيفها وتبويبها ومعالجتها فى إطار كلى يتيح توفير السلاسل الزمنية والمؤشرات الإحصائية الخاصة بكافة المتغيرات اللازمة لوضع السياسات واتخاذ القرارات على المستوى الوطنى ككل.
- المصادر الثانوية للبيانات، وهى أساسا جهات تختص بمعالجة البيانات أو استخدامها فى أنشطة بحثية، وعمليات متابعة وتقييم، ومن ثم تتوفر لديها بيانات تخص أنشطة ومتغيرات تقع داخل إطار مسئوليات وأنشطة جهات أخرى. ولعل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هو أكبر مصدر ثانوى للبيانات فى مصر حيث يتعين أن تصب فيه كل البيانات الإحصائية من جميع المصادر الأولية ليقوم بمعالجتها على النحو الذى يمكن من متابعة التطور فى كافة جوانب الحياة فى مصر. وبالإضافة إلى ذلك فإن مراكز البحوث، ومراكز المعلومات، ونقاط التجارة، والرسائل والدوريات العلمية، ودوريات البنوك وتقاريرها السنوية، والكتب الإحصائية السنوية للمؤسسات الدولية، تعد من أهم المصادر الثانوية للبيانات فى مصر.

وجدير بالذكر أن معظم، إن لم يكن كل، الجهات التى تصـــدر بيانـــات أو نشـــرات إحصائية تكون مصدرا أصليا لبعض هذه البيانات ومصدرا ثانويا للبعض الآخـــر. فمثـــلا إذا كان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هو أكبر مصدر ثانوى للبيانات فى مصر، فإنه فى نفس الوقت المصدر الأولى الأساسى لكافة البيانـــات والمؤشـــرات الخاصـــة بالســـكان وظروفهم المعيشية، وكذلك لكافة الإحصاءات الخاصة بالمنشآت الخاصة والعامة العاملة فـــى مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة. كذلك فإن بعض مراكز البحوث اعتادت أن يكـــون لـــها مسوحا ميدانية لدراسة بعض الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية التى تدخل فـــى اختصاصـــها، ومن ثم تكون مثل هذه الجهات مصدرا أصليا للبيانات المستقاة من هذه المسوح على الرغـــم من أنها تصنف أساسا ضمن المصادر الثانوية للبيانات.

وبدون الادعاء بأن الإطار المؤسسى والتنظيمى لقاعدة البيانات فى مصر يعد إطـــارا أمثل، حيث لا يخلو هذا الإطار من انتقادات هامة من وجهة نظرنا ولكن لا مجال لها هنـــا، يمكن القول أن فريق إعداد تقرير التنمية البشرية فى مصر قد نجح إلى حد بعيد فى التعـــامل مع هذا الإطار بحيث أمكن له الحصول على ذلك الكم الهائل من البيانات الإحصائيـــة التـــى يشتمل عليها التقرير المصرى، مع تعاون تام من جانب مصادر البيانات فى تزويـــد الفريـــق باحتياجاته من هذه البيانات. كذلك ينفذ فريق إعداد التقرير مسوحا ميدانية، بمعاونة الجـــهات المشهود لها بالخبرة فى هذا المجال وفى مقدمتها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـــاء، فى إطار تطبيق منهج المشاركة لدراسة موضوعات معينة تكون محـــورا رئيســـيا لاهتمـــام التقرير المصرى للتنمية البشرية . وتمثل هذه المسوح مصدرا لبيانات تفصيلية وواقعية كثيرة يستخدمها التقرير.

٤-٣. المنتج ومدى تلبيته لمعايير جودة البيانات:

تعد المعلومات والبيانات الإحصائية هى المنتج الرئيسى للإطار المؤسسى والتنظيمـــى لقاعدة البيانات. وهذا المنتج لا بد وأن يلبى معايير للجودة، شأنه شأن أى منتج آخر، تتناســـب مع طبيعته واستخداماته. وتتمثل معايير جودة البيانات فـــى وضـــوح المفـــاهيم، والشـــمول، والاتساق، والحداثة، والفجوة الزمنية بين جمع البيانات ونشرها مبوبة ومعالجـــة إحصائيـــا، وفرص الوصول إليها. ويمكن القول أن أهم ما يشوب قاعدة البيانات فى مصـــر أن الفجـــوة الزمنية بين الفترة التى تخص البيان وتاريخ نشره كثيرا ما تتجاوز طول هذه الفترة، كمـــا أن

بعض بيانات السلاسل الزمنية قد تفتقد التناسق نتيجة لعدم توضيح ما يطرأ من تغيير فى المفاهيم أو أسس القياس والتقدير، هذا بالإضافة إلى عدم سهولة الوصول إلى كثير من البيانات، خاصة التفصيلية، وارتفاع التكلفة الزمنية والمالية للوصول إلى بعض البيانات. غير أن تقرير التنمية البشرية المصرى قد تمكن من تحقيق تقدم ملحوظ فى التغلب على مثل هذه المصاعب، كما تكشف عن ذلك متابعة الملاحظات الفنية على القسم الإحصائى فى التقارير المصرية الثلاثة التى صدرت حتى الآن. فالحقيقة أن صدور التقرير الأول (تقرير عام ١٩٩٤) وما لاقاه من تقدير على المستويين الدولى والمحلى قد دفع مصادر البيانات الأولية والثانوية إلى مزيد من تدقيق بياناتها، ومزيد من التعاون مع فريق إعداد التقرير بتقديم بيانات تفصيلية أكثر.

٤-٤. مصادر البيانات المستخدمة فى التقرير المصرى للتنمية البشرية:

تكشف خبرات العمل فى التقارير المصرية للتنمية البشرية عن أن الكثير من البيانات المستخدمة، ليست من النوع المتاح الوصول إليه بواسطة كل المهتمين، إما لأنها غير منشورة أو لأنها منشورة على نطاق ضيق ويصعب الحصول عليها بواسطة أى باحث، أو طالب علم، عادى. كذلك فإن العديد من البيانات المنشورة يعانى من فجوات زمنية هامة، وربما يكون ذلك واحدا من أهم الأسباب التى دعت القائمين على إعداد تقرير التنمية البشرية إلى ترتيب شبكة اتصالات رسمية وشخصية واسعة لضمان الحصول على أحدث البيانات المتاحة، وإن لم تنشر بعد ، لدى الجهات التى تعد مصادر أصلية أو ثانوية للبيانات. ومما يدعم هذه الشبكة فى تزويد التقرير باحتياجاته من البيانات ، حرص المسئولين عن إعداد التقرير على أن يكون القائمين على إعداد أوراق العمل الخلفية للتقرير من المتخصصين فى الموضوعات المختلفة التى يغطيها التقرير أخذا فى الاعتبار المزج بين التخصص العلمى والممارسة العملية، مما قد يقتضى تكليف فرق بحثية لإنجاز بعض الأوراق الخلفية إذا استلزمت موضوعاتها مثل هذا المزج. وفيما يلى موجز بمصادر البيانات التى تعتمد عليها التقارير المصرية للتنمية البشرية:

- حسابات الدخل القومى (وزارة التخطيط ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).
- مسوح دخل وإنفاق الأسرة (الجهاز المركزى للتعبئة ...).

- التعدادات السكانية وبيانات التسجيل الحيوى (الجهاز المركزى للتعبئة ... ، والسجل المدنى).
- المسوح القومية للخصوبة (الجهاز المركزى للتعبئة ...).
- الوثيقة القومية للبيانات الأساسية للسكان وقوة العمل وتقديراتها حتى عام ٢٠٠١ (الجهاز المركزى للتعبئة ...).
- المسح القومى لوفيات الأمومة ١٩٩٢-٩٣ (وزارة الصحة).
- المسح الديموجرافى والصحى المصرى (المجلس القومى للسكان).
- مسوح القوى العاملة بالعينة (الجهاز المركزى للتعبئة ... ، ووزارة القوى العاملة).
- النشرات السنوية لوزارة التعليم والإدارة التعليمية بالأزهر.
- النشرات الإحصائية للمجلس الأعلى للجامعات ولوزارة التعليم العالى.
- الموازنات العامة للدولة والحسابات الختامية (وزارة المالية).
- الميزان الغذائى (معهد البحوث الاقتصادية الزراعية "١٩٧٦" ، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى "١٩٩١").
- نشرات التجارة الخارجية (الجهاز المركزى للتعبئة ...).
- الكتاب الإحصائى السنوى (الجهاز المركزى للتعبئة ...).
- بيانات الإدارة العامة لحماية الأراضى بوزارة الزراعة.
- دراسات معهد بحوث الأراضى والمياه، ومركز البحوث الاقتصادية الزراعية.
- بيانات وزارة الكهرباء والطاقة، وبيانات جهاز تخطيط الطاقة.
- النشرات السنوية فى مجال الاتصالات (الجهاز المركزى للتعبئة ...).
- تقارير المتابعة الدورية (وزارة التخطيط).
- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.
- التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى.
- مسوح ميدانية خاصة، أى تنفذ لحساب التقرير، كلما دعت الحاجة لتوفير بيانات تفصيلية أكثر عن بعض الموضوعات التى يتناولها.

خامسا: خاتمة وتوصيات

تعرضنا فى هذه الورقة إلى طبيعة تقارير التنمية البشرية ومنهج العمل بها والموضوعات التى تغطيها، وذلك بهدف التعرف على احتياجاتها من البيانات. كما تناولنا، بشيء من التركيز، خبرات العمل المصرية فى تقرير التنمية البشرية من حيث أسلوب إعداده وقاعدة البيانات التى يستند إليها. وإذا كان التقرير المصرى قد حقق نجاحا فى التغلب على صعوبات توفير البيانات بالاعتماد بصفة شبه كلية على المصادر الوطنية ، إلا أن هذا النجاح يعزى بالدرجة الأولى إلى مهارات وخبرات فريق العمل بالتقرير، والإمكانيات المالية المتاحة له، فضلا عن شبكة الاتصالات الرسمية والشخصية الواسعة التى أقامها المسئولون عن التقرير لدعم جهود الفريق فى الحصول على البيانات وتدقيقها.

ولا شك أن تقرير التنمية البشرية المصرى أصبح بذاته قاعدة ثرية للمعلومات والبيانات المتنوعة التى يمكن أن يستفيد منها الباحثون فى كثير من التخصصات ، وينبغى أن يظل ذلك هدفا أساسيا للتقرير المصرى ولكافة التقارير القطرية . ومع ذلك فإن منطق التنمية البشرية، القائم على توسيع فرص الخيارات أمام البشر، يدعو إلى العمل على تيسير فرص الوصول إلى كافة مصادر المعلومات لكل من يرغب من طلاب العلم والباحثين والمهتمين بمتابعة أحوال المجتمع والمشاركة فى صياغة توجهاته.

ومن ثم نرى أن تقارير التنمية البشرية يجب أن يكون ضمن مؤشراتها ما يعبر عن مدى توفر البيانات ومعايير جودتها، وفرص الوصول إليها، من منظور البحث العلمى. حيث يلاحظ أن هذه الزاوية تكاد تكون مهملة فى قاعدة البيانات التى توفرها تقارير التنمية البشرية الدولية والقطرية على حد سواء، فهذه التقارير تركز فقط على بيانات وسائل بث المعلومات والاتصال الجماهيرية، أى وسائل الإعلام، ومن المعروف جيدا أن المعلومات التى تتيحها هذه الوسائل، رغم أهميتها فى تنمية وعى الجماهير وتثقيفها، غالبا ما تكون منحازة لوجهات نظر السلطة أو المعارضة كما أنها تعكس الانتماءات السياسية للقائمين بتجميعها وصياغتها وبثها ، ومن ثم فهى تختلف جذريا عن قواعد البيانات اللازمة للبحث العلمى، وللمتابعات المتخصصة لنتائج تنفيذ البرامج والسياسات التى تتبناها الحكومة أو غيرها من المؤسسات المؤثرة على التطورات التى تحدث فى المجتمع.

ومن المرغوب فيه أيضا أن تهتم تقارير التنمية البشرية بعمل استطلاعات تستهدف تقييم أثر هذه التقارير فى تفكير ومناهج الباحثين والمثقفين وقادة الرأى العام، فضلا عن مدى استيعاب فئات الشعب المختلفة للموضوعات التى تعالجها هذه التقارير وآراء هذه الفئات فى التوصيات التى تخلص إليها وإمكانيات تنفيذها من الناحية الواقعية، على أن تنشر نتائج هذه الاستطلاعات فى القسم الإحصائى بالتقرير.

وأخيرا فإن الإطار المؤسسى والتنظيمى لقاعدة البيانات فى مصر، وكذلك فى معظم الدول النامية، يحتاج إلى تغييرات جذرية لكى يصبح أكثر قدرة على تلبية متطلبات عصر المعلومات، والتغيرات المتلاحقة فى واقع هذه الدول نفسها. ومن ثم يجب إزاحة كافة القيود التى تعترض تطوير عمل الأجهزة الإحصائية، وتلك التى تعترض حرية الوصول إلى المعلومات والبيانات وتداولها، فضلا عن تحديث أجهزة حفظ وتخزين واسترجاع ومعالجة البيانات، وتوفيرها بالأعداد الكافية.